آثار انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي

أ.م.د. ألويس عبوش يونو* م.م. شهاب احمد إسماعيل*

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، إذ يسعى العراق الانضمام إلى هذه المنظمة منذ عام ٢٠٠٤. وقد اعتمد الباحثان على التحليل الوصفي والإحصائي بالاعتماد على بعض مؤشرات القطاع الزراعي في العراق، إذ اتضح ضعف أداء القطاع الزراعي وعدم قدرته على تلبية الاحتياجات المحلية والعجز المزمن في الميزان التجاري للسلع الزراعية. وتوصل الباحث إلى بعض الاستنتاجات منها أن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية ينعكس سلبا على القطاع الزراعي وارتفاع في أسعار معظم السلع الزراعية المستوردة، وعدم قدرة السلع الزراعية المنتجة محليا إلى النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتعرض السلع الزراعية المحلية إلى منافسة حادة من قبل المنتجين الأجانب مما يتطلب تأهيل وتطوير القطاع الزراعي قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

The impacts of Iraq Joining To the World Trade Organization on The Agricultural Sector

Abstract

The current study aims tostudy and analysis the potential effects of Iraq joining to the world trade organization on the agricultural sector. Iraq has been seeking to join this organization since 2004. The researeser used the descriptive and statistical analysis employing some agricultural sector indicators in Iraq and it was clear that the performance of the agricultural sector is poor and that it is (the agricultural sector) to meet the local needs and as well as being characterized by the chronic deficit in the commercial balance of the agricultural products. The researcher reached to several conclusions as the following: if Iraq joins to the international trade organization, that will reflect negatively on the agricultural sector, rise in the prices of most of the imported agricultural products, incapability of the locally-produced products to access to the external markets, the fierce competition of the foreign agricultural products with the local agricultural products and that needs the rehabilitation and developing the agricultural sector before joining the international trade organization.

المقدمة:-

* عضو هيئة تدريس/جامعة تكريت/كلية الادارة وا

تشكل منظمة التجارة العالمية الإطار القانوني لتنظيم العلاقات التجارية الدولية، حيث إنبثقت عن هذه المنظمة إتفاقية السلع الزراعية والتي تتضمن تحرير التجارة في السلع الزراعية وإلغاء الدعم الحكومي للمنتجين الزراعيين والصادرات الزراعية، ومن المتوقع أن تنعكس آثار هذه الاتفاقية على القطاع الزراعي في العراق في حالة إنضمامه إليها، حيث منح العراق صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية في شباط (٢٠٠٥)، وبدء فريق عمل مختص من وزارة التجارة العراقية على دراسة مستلزمات الإنضمام إلى المنظمة للإسراع في إعلان العراق عضواً في المنظمة. وجدير بالذكر أن واقع القطاع الزراعي في العراق يتميز بضعف كفاءة الأداء وإنخفاض في الإنتاجية نتيجة لمجموعة من العوامل الطبيعية والتكنولوجية، مما يتطلب تأهيل هذا القطاع لزيادة القدرة التنافسية في السوق الدولية.

مشكلة البحث:-

تتمثل مشكلة البحث في توجهات الحكومة العراقية إلى الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية في وقت يعاني القطاع الزراعي من ضعف في إستغلال الموارد الطبيعية وتراجع في كفاءة الأداء مما يتطلب تأهيل هذا القطاع قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

هدف البحث:-

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل واقع القطاع الزراعي في العراق والآثار المتوقعة على هذا القطاع في حالة إنضمامهِ إلى منظمة التجارة العالمية.

أهمية البحث:-

تأتي أهمية البحث من الأهمية التي يحتلها القطاع الزراعي في العراق، وذلك لوفرة الموارد الطبيعية والبشرية المؤهلة لتنمية القطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية وتوفير فائض من الإنتاج لسد الحاجة المحلية والتصدير إلى الأسواق الخارجية.

فرضية البحث:-

إن قدرة العراق على تعظيم المنافع وتقليل الخسائر جراء انضمامهِ إلى منظمة التجارة العالمية يعتمد على مدى قدرتهِ في تأهيل وتطوير القطاع الزراعي والاستفادة من الامتيازات التي تمنحها المنظمة إلى الدول النامية.

منهجية البحث:-

اعتمد الباحث على منهجية التحليل الإحصائي الوصفي بالاعتماد على البيانات، المتوافرة عن الإحصاءات الزراعية.

ومن اجل التوصل إلى هدف البحث تم تقسيمه على أربعة مباحث، تناول المبحث الأول اتفاقية السلع الزراعية، أمّا المبحث الثاني فقد تناول القاعدة ألموردية ومعوقات الزراعية في

العراق، وقد تناول المبحث الثالث مؤشرات القطاع الزراعي ثم استعرض المبحث الرابع الآثار المحتملة في القطاع الزراعي، وأخيرا استعرض الباحث أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول:- اتفاقيـــة التجارة في السلع الزراعية

تضمنت مبادئ وأحكام ألكات (١٩٤٧) تحرير التجارة الدولية على كافة السلع الصناعية والزراعية، ولكن في الواقع العلمي تركزت على المنتجات الصناعية فقط منذ نشأة ألكات وحتى بدء العمل بمنظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ (Evans and walsh.17.1994) وقد أدى استبعاد القطاع الزراعي من تطبيق مبادئ وأحكام ألكات إلى تشوهات في التجارة الدولية للسلع الزراعية، حيث قامت الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بفرض تعريفات كمركية وغير كمركية على وارداتها من السلع الزراعية، كما قامت بتقديم دعم للمنتجين الزراعيين، ودعم صادراتها من السلع الزراعية لتتمكن من النفاذ إلى الأسواق الأجنبية على الرغم من عدم تمتعها بأيٍّ ميزة نسبية (السن،١٤٣-٢٠٠٨). ونتيجة لذلك احتلت الزراعة مكانا بارزا في المفاوضات التجارية منذ بداية جولة ألأورغواي (١٩٨٦) وحتى نهاية الجولة، وأخيرا تمٌ التوصل إلى الأحكام الأساسية لاتفاقية التجارة في السلع الزراعية وتضمنت الآتي:-

أولاً:- النفاذ إلى الأسواق

تشكل اتفاقية الزراعة خطوة متقدمة لتحرير القطاع الزراعي من الدعم والحماية ولاسيما في الدول الصناعية المتقدمة التي تمادت في تقديم الدعم والحماية إلى منتجي ومصدري السلع الزراعية، وينص الاتفاق على:-

أ- تحويل جميع القيود غير الكمركية (حصص الاستيراد، الرسوم المتغيرة على الواردات، تراخيص الاستيراد واشتراط الحد الأدنى لسعر المنتج المستورد ....) إلى قيود تعريفية مكافئة من حيث ما تنطوي عليه من حماية مع التعهد بعدم فرض قيود غير كمركية بعد إتمام عملية التحويل. (العيسوي، ٦١،٢٠٠١).

ب- تخفيض التعريفات الكمركية على الواردات من المنتجات الزراعية، وتبلغ نسبة التخفيض(٣٦%) في الدول المتقدمة و (٢٤%) بالنسبة للدول النامية، ويتم إنجاز هذا التخفيض خلال ستة سنوات في الدول المتقدمة، وخلال عشرة سنوات في الدول النامية. وفيما يتعلق بالدول الأقل نمواً فان الاتفاقية لاتلزمها بإجراء أي تخفيض في وارداتها من السلع الزراعية (العيسوي ٦٢،٢٠٠١) فالدول المتقدمة تلتزم بتخفيض التعريفات الكمركية المفروضة على وارداتها من السلع الزراعية بنسبة (٣٦%) على أن يتم التخفيض على أقساط سنوية على مدى ستة سنوات (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) أي بواقع (٦%) سنويا، وتلتزم الدول النامية بتخفيض التعريفات الكمركية المفروضة على وارداتها من السلع الزراعية بنسبة (٢٤%) أي بواقع (٢.٤%) سنوياً (GATT,21-22,1998).

ج- بموجب الملحق (٥) لإتفاقية الزراعة تستثنى الحالات التالية من التحويل الفوري للقيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية، أي أنه لا يمكن الاحتفاظ بالقيود غير التعريفية بعد دخول منظمة التجارة العالمية حيز التطبيق عام ١٩٩٥، وتتضمن هذه الاستثناءات مايلي (GATT, 65-68,1994):-

١. إذا كانت واردات الدولة من منتج زراعي معين أقل من (٣%) من متوسط الاستهلاك السنوي المحلي لهذا المنتج خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٨٨).
٢. إذا لم يكن المنتج المستورد يتمتع بأي دعم تصدير منذ بداية فترة الأساس (١٩٨٦-١٩٨٨).
٣. المنتجات التي أعتبرت مستحقة لمعاملة خاصة بناء على أعتبارات غير تجارية كالأعتبارات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي.
٤. إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصف على أنها تمثل عناصر أساسية تقيد مثل هذه الواردات بعض الوقت مع التعهد بتحريرها من القيود خلال فترة التنفيذ (العيسوي، ٢٠٠١،٦٣).

وجدير بالذكر انه حددت بعض الاستثناءات على عملية تحويل القيود غير الكمركية إلى قيود كمركية ورد في الفقرة (٥) ومن هذه الإستثناءات مايلي (GATT,43-45,1994).

أ-الإستثناء الأول:- ويتضمن مايلي:- (انه يمكن للعضو في منظمة التجارة العالمية أن يفرض رسوماً إضافية (Additional Duties) على الواردات التي تم تعرفتها في حالات الزيادة المتلاحقة في حجم هذه الواردات أو الانخفاض الكبير في أسعارها. ويلاحظ أن هذا الاستثناء يقرر نوعان من الوقاية وهما:-

- الوقاية على أساس الحجم (Avolume Based Safeguard). وتعني إمكانية فرض رسوم إضافية في حالة تجاوز الزيادة في الواردات من المنتج عن حجم معين.
- الوقاية على أساس السعر (Aprice Based Safeguard). وتعني إمكانية فرض رسوم إضافية في حالة انخفاض الأسعار العالمية للواردات من منتج معين إلى مستوى اقل من الأسعار المحددة بدرجة كبيرة.

ب -الاستثناء الثاني:- ويتضمن هذا الاستثناء السماح للدول الأعضاء بان تستبقي القيود غير التعريفية إذا توافرت شروط معينة، وقد وردت هذه الشروط في الملحق رقم (٥). ويجب أن نشير إلى أنّ هذه الأحكام أضعفت كثيرا تأثير تعهدات النفاذ إلى الأسواق التي تمّ التفاوض عليها في هذه الجولة وإذ إنه يتشابه مع التعريفات المتغيرة على الواردات.

ثانيا:- تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية

يقصد بالدعم المحلي كافة صور المنح والإعانات التي تقدمها الحكومات للمنتجين الزراعيين. وقد تضمن اتفاق الزراعة في جولة ألأورغواي أحكاما مفصلة وواضحة بشان الدعم الذي يمنح

للمنتجين الزراعيين، وبموجب هذه الأحكام يلتزم الأعضاء بتخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية مقاسا بما يطلق عليه المقياس الإجمالي للدعم (Aggregate measure of support)، إذ تتعهد الدول المتقدمة بتخفيض الدعم بنسبة (٢٠%) من مستوى ذلك الدعم في مدة الأساس (١٩٨٦-١٩٨٨) على أن يتم هذا التخفيض في أثناء مدة (٦) سنوات. أمّا الدول النامية فتعهدت بتخفيض الدعم بنسبة (١٣.٣%) من مستوى الدعم في مدة الأساس على أن تنفذ خلال مدة (١٠) سنوات، أما الدول الأقل نموا فلا توجد عليها تعهدات بتخفيض الدعم المحلي (GATT, 24, 1998) وترد على هذا الالتزام استثناءات كثيرة منها (العيسوي، ٦٤-٦٥، ٢٠٠١):-

أ -الدعم المحلي سواء كان موجها إلى سلع بعينها أم غير مخصص لأيّ سلع، إذا كانت قيمته لا تزيد عن (٥%) من قيمة الإنتاج الكلي للدولة من المنتج الرئيس أو (٥%) من قيمة الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فتزداد النسبة عن (١٠%)، وتشمل نوعين من الدعم: الدعم المقدم لمنتجات معينة بنفسها إذا لم يتجاوز (٥%) من القيمة الكلية لإنتاج العضو من إحدى المنتجات الزراعية الأساسية خلال العام، الدعم المحلي غير المرتبط بمنتجات معينة أي بصفة عامة إذا لم تتجاوز (٥%) من قيمة الإنتاج الزراعي الكلي للعضو، وترتفع هذه النسبة إلى (١٠%) بالنسبة للدول النامية.

ب -لا يسري تخفيض الدعم على الدول النامية سواء كان الدعم مباشر أو غير مباشر إذا كان الغرض منه تشجيع التنمية الزراعية والريفية، ويشمل ذلك دعم الاستثمارات للقطاع الزراعي ككل، ودعم ألمدخلات الزراعية التي توفرها الدولة للمنتجين ذوي الدخول المنخفضة أو الموارد المحددة، والدعم الموجه إلى تشجيع المنتجات الزراعية عن طريق إحلال الزراعات المشروعة محل غير المشروعة كالمخدرات.

ج- تستثنى من خفض الدعم الزراعي أنواع عدة من الدعم الذي يعد غير مؤثر في انحراف التجارة، والمهم أن يكون هذا الدعم مقدماً من خلال برنامج حكومي، وألا ينطوي على دعم سعري للمنتجين، ومن أهم صور هذا الدعم، الدعم المقدم في صورة خدمات عامة للقطاع الزراعي، والدعم المقدم للبحوث والتطوير، والدعم المخصص لمكافحة الآفات الزراعية، والدعم المقدم لخدمات التدريب العمومي، والدعم المتصل بخدمات التفتيش ومراقبة تطبيق المعايير الصحية وخدمات التسويق والترويج، وبرامج تخزين الغذاء، وصيانة الأمن الغذائي، ودعم التامين الزراعي، والدعم المقدم لإغاثة المنكوبين في كوارث طبيعية، وتستفيد من هذا الاستثناء كل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية سواء كانت متقدمة أم نامية. (العيسوي، ٦٤-٦٥، ٢٠٠١).

ثالثا:- الحد من دعم الصادرات

يقصد بدعم الصادرات الزراعية الإعانات المالية التي تقدمها الدولة للمزارعين من اجل زيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. والواقع أن سياسة دعم الصادرات من المنتجات الزراعية كانت من أكثر العوامل المسببة لتشويه التجارة الخارجية للسلع الزراعية قبل جولة ألأورغواي، حيث بقى هنا الدعم يقدم بدون قواعد أو نظام محدد، ولذلك كان الحد من دعم

الصادرات الزراعية احد المحاور الرئيسية التي يرتكز عليها إتفاق الزراعة لإصلاح السياسة التجارية الزراعية، ورغم أن إتفاق الزراعة لم يحظر دعم التصدير كلية إلا انه وضع ضوابط وقواعد محددة بشان تقديم هذا الدعم مع تقرير تخصيصات لا باس بها على كافة صور الدعم (Rosental and Duffy. 145.1995).
وقد وردت الأحكام المتعلقة بدعم الصادرات من المنتجات الزراعية في المواد من (٨) إلى (١١) من اتفاق الزراعة وتتلخص هذه الأحكام في النقاط التالية:-

أ- أنواع دعم الصادرات الزراعية الخاضعة للتعهدات بالتخفيض هناك عدة صور لدعم الصادرات الزراعية التي تخضع للتعهدات بالتخفيض وتتمثل في :-
- الدعم المالي المباشر الذي تقدمه الحكومة وهيئاتها ويكون مرتبطاً بالأداء التصديري لشركة أو لمنتجي أحد المنتجات الزراعية.
- البيع أو التخلص بفرض التصدير من قبل الحكومات وهيئاتها من المخزون غير التجاري من المنتجات الزراعية بسعر يقل عن السعر الذي تم دفعه للمنتجات المماثلة من قبل المشترين في الأسواق المحلية.
- تقديم دعم مالي لتخفيض تكاليف تسويق صادرات المنتجات الزراعية بما فيها نفقات النقل والشحن.
- الدعم المالي للمنتجات الزراعية المرتبط بإدخالها في منتجات مصدرة.

ثانيا:- تعهدات تخفيض
دعم الصادرات الزراعية

تنقسم التعهدات بخفض دعم الصادرات الزراعية على نوعين من التخفيض. أولهما: تخفيض الدعم الإجمالي للصادرات من السلع الزراعية وذلك من خلال خفض النفقات المخصصة في الموازنة العامة، وثانيهما: تخفيض كميات أو أحجام الصادرات الزراعية المتلقية لهذا الدعم.

وتتمثل تعهدات الدول المتقدمة بتخفيض النفقات المخصصة للدعم بنسبة (٣٦%) من متوسط قيمة هذه النفقات في مدة الأساس (١٩٨٦-١٩٩٠) على أن يتم تخفيض هذه النسبة في أثناء (٦) سنوات تبدأ مع بداية تنفيذ الاتفاق في ١٩٩٥/١/١ في صورة أقساط متساوية وذلك بواقع (٦%) سنويا، وتخفيض كميات أو أحجام الصادرات الزراعية بنسبة (٢١%) من متوسط هذه الكميات في مدة الأساس (١٩٨٦-١٩٩٠).

أمّا تعهدات الدول النامية فتتمثل في تخفيض مبالغ النفقات المخصصة للدعم بنسبة (٢٤%) من متوسط النفقات في مدة الأساس (١٩٨٦-١٩٩٠) على أن يتم التخفيض خلال (١٠) سنوات بالإضافة إلى تخفيض كميات أو أحجام الصادرات الزراعية المستفيدة من الدعم بنسبة (١٤%) من متوسط هذه الكميات في مدة الأساس (١٩٨٦-١٩٩٠). أما الدول الأقل نمواً فقد أعفيت من أي تعهد بالتخفيض. (السن، ٢٠٠٨، ١٦٦).

المبحث الثاني: القاعدة الزراعية ومعوقات الإنتـــــــاج الزراعـــي

أولا: القاعدة ألموردية الزراعية:

تتحدد إمكانية أي دولة في تحقيق التنمية الاقتصادية بمدى توفر الموارد الزراعية، وبُعدّ العراق من الدول التي تمتاز بالوفرة النسبية للمواد اللازمة للتنمية الزراعية، ومن أهم مكونات القاعدة ألموردية الزراعية:-

أ- الموارد الأرضية:-

تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي (٤٨) مليون دونم تشكل حوالي (٢٨%) من إجمالي مساحة العراق، وتقع حوالي (٣٢) مليون دونم من هذه الأراضي في المنطقة المروية التي تغطي أجزاء من وسط وجنوب العراق، أمّا باقي المساحة (١٦) مليون دونم فتقع في المنطقة ألديمية التي تنحصر في السهول والوديان الشمالية. وتعاني التربة في العراق من مشاكل عديدة من أهمها تفشي الأملاح في الأراضي المروية، إذ تشكل نسبة الأراضي المصابة بالأملاح حوالي (٧٤%) من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة، وتتفاوت نسبة الأراضي المصابة بالملوحة من شديدة إلى متوسطة إلى قليلة الملوحة، وتبعا لذلك تقسم الأرض إلى ٢٠% ، ٥٠% ، ٢٠% من المساحة على الترتيب (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٢، ١٩٩٤).

ب- الموارد المائية:-

إن مصادر المياه الرئيسة في العراق هي المياه السطحية المتمثلة في مياه الفرات ودجلة وروافدهما والأمطار والمياه الجوفية.

ويعتمد الجزء الأكبر من أراضي المنطقة الشمالية على مياه الأمطار والأنهر والمياه الجوفية، بينما تعتمد الأراضي في الوسط والجنوب على مياه الأكثر سيحاً أو بألواسطة. ويمكن عرض موجز لطبيعة هذه المصادر:- (حمادي، ٢٠٤-٢٠٥، ٢٠٠١)

- **تشكل المياه السطحية أهم الموارد المائية في العراق إذ يبلغ المعدل السنوي للواردات الطبيعية من نهري دجلة والفرات وروافدهما حوالي (٧٧ مليار م٣) ٣٤ مليار م٣ في حوض نهر دجلة ونحو ١٩ مليار م٣ في حوض الفرات للأغراض المختلفة عدا فواقد التغلغل في التربة وفواقد التبخر. إن التصريف المذكور أعلاه من الموارد السطحية يتعرض إلى الانخفاض في سنوات الجفاف إلى نحو (٥٠) مليار م٣.**
- **وقد تدنى المورد المائي الوارد من نهر الفرات خلال مدة إملاء خزاني كيبان والطبقة من الأراضي التركية والسورية، كما خزن كميات من المياه في سد أتاتورك في تركيا ليصل التصريف السنوي إلى (٩) مليارات م٣.**
- **وبالنسبة لمياه الأمطار فان معدلات سقوط الأمطار في شمال العراق تتباين بين منطقة وأخرى، ويُعد سقوط الأمطار بمعدل (٤٠٠) ملم/سنة مؤشراً مهماً لصلاحية المنطقة الزراعية الديمية، وتزرع المحاصيل الشتوية خصوصاً الحنطة والشعير في المناطق المضمونة الأمطار والتي تتراوح معدلات سقوط الأمطار فيها بين (٥٠٠-٨٠٠ ملم) في السنة وأحياناً تزرع الحبوب في المناطق الحدية التي يبلغ معدل سقوط الأمطار فيها بين (٤٠٠-٦٠٠) ملم/سنة، وتبلغ المساحات التي تقل فيها معدلات سقوط الأمطار عن ٣٠٠**

ملم/سنة أكثر من (٨٥%) من مساحة العراق، وان حوالي (٥%) فقط يكون فيها معدل سقوط الأمطار أكثر من ٦٠٠ ملم/سنة.

- وتقدر المساحة التي يمكن إستغلالها لأغراض الإنتاج الزراعي بالإعتماد على المياه الجوفية حوالي (١.٥%) من مجموع المساحة الكلية للأراضي الصالحة للزراعة في العراق أي بما لايتجاوز نصف مليون دونم، ويبلغ عدد الآبار المحفورة في الوقت الحاضر نحو أكثر من (١٠) آلاف بئر اغلبها تقع في المنطقة الشمالية (حمادي، ٢٠٤-٢٠٥، ٢٠٠١).

ثانيا:- معوقات الإنتاج الزراعي

تواجه التنمية الزراعية في العراق العديد من المشاكل والمعوقات التي أدت وبدرجات متفاوتة إلى عدم تحقيق معدلات معقولة من الإنتاج والإنتاجية، وبخاصة بالنسبة لمحاصيل الحبوب والمحاصيل الصناعية التي تباين معدلات الإنتاج من منطقة إلى أخرى تبعا لهذه المعوقات، ويمكن حصر هذه المعوقات في النقاط الآتية:-

أ- المعوقات الطبيعية:-

تُعَدّ المعوقات الخاصة بالتربة الزراعية والموارد المائية والمراعي من أهم المعوقات الطبيعية، إذ تتصف التربة الزراعية في العراق بمجموعة من الصفات الطبيعية التي تحد بشكل فعال من معدلات النمو في الإنتاج الزراعي، وبصفة عامة يمكن تقسيم المعوقات الخاصة بالتربة الزراعية على قسمين تمشيا مع الطبيعة الزراعية في القطر أروائية كانت أم مطرية، فبالنسبة للقسم الأول تتصف نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية المروية بارتفاع نسبة الملوحة بدرجة تؤدي إلى تدهور الإنتاجية ألهكتارية إضافة إلى إنّها تحول دون التوسع في بعض الزراعات الإستراتيجية الحساسة لارتفاع الملوحة، كما هو الحال بالنسبة للقمح، ومما يزيد من حدة المشكلة إنّ الأراضي التي تعاني من الملوحة تزداد في شدة تملحها وفي اتساع رقعتها من سنة لأخرى، وبخاصة في ظل غياب نظام الصرف والري، وعدم إتباع الأسس العلمية في الزراعة. أما بالنسبة للتربة الزراعية في الأراضي المطرية فإنها تعاني من مشكلة الانجراف والتعرية إلى الدرجة التي يضطر الفلاحون أحياناً إلى الهجرة وخروج تلك الأراضي من نطاق الاستثمار الزراعي.

أما ما يتعلق بالموارد المائية فإن اعتماد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وخاصة في المنطقة الشمالية على الأمطار وما يصاحبها من تقلبات تنعكس على التقلبات في الإنتاج من سنة لأخرى (جمعة، ٥٦، ١٩٨٥).

ب- المعوقات غير الطبيعية:-

وتتضمن هذه المعوقات مايلي:- (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٤-٢٥، ١٩٩٤).

١- البذور المحسنة:-

لقد أثبتت الدراسات العلمية الأهمية الفائقة للبذور ذات النوعية الجيدة في زيادة الإنتاجية وتحسين النوعية، وذلك لما تمتاز بمقاومة الظروف المناخية الصعبة وغيرها. وفي عام ١٩٩٢/١٩٩١ وجد إنّ (٧٣%) من المساحات المزروعة قد زرعت ببذور منتجة من الفلاحين

أنفسهم، وهي متدهورة الإنتاجية نتيجة لعوامل الخلط الوراثي والميكانيكي. وكان العراق يتميز بكونه مركزا هاما لعديد من المحاصيل الزراعية المحلية ذات الإنتاجية العالية والتي تتحمل الظروف الصعبة، إلا أن العديد من هذه الأصناف تدهورت صفاتها وفقدت مميزاتها كما انقرض بعضها بسبب عوامل الخلط البيولوجية والطفرات الوراثية السلبية.

٢- الأسمدة الكيماوية:-

تلعب الأسمدة الكيميائية دورا هاما في زيادة الإنتاج الزراعي، ولقد بدا استخدام الأسمدة الكيميائية في العراق منذ عقد الخمسينيات، إلا أن استخدامها كان على نطاق ضيق. ورغم تطور استخدام الأسمدة الكيميائية في السنوات اللاحقة إلا أن استخدامها بقي على نطاق ضيق مقارنة بالدول المتقدمة.

ولقد بدا العراق بإنتاج الأسمدة ألنيتروجية منذ منتصف عام ١٩٧١ والأسمدة الفوسفاتية من عام ١٩٨٣، وبدأت الكميات المستوردة من الأسمدة تتناقص، ولكن مع ذلك فان الكميات المنتجة من الأسمدة الكيماوية لا تغطي الاحتياجات المحلية، ويقدر العجز في الأسمدة المركبة لمحصول الحنطة بحوالي (٥٠%).

٣- وقاية المزروعات:-

تتعرض المزروعات في العراق لمجموعة من الآفات الزراعية من الحشرات والأمراض النباتية والأدغال، وبعض الحيوانات الضارة كالقوارض والطيور وغيرها. ويتعرض العراق لخسارة قد تزيد عن ثلث الإنتاج الزراعي سنوياً، وتتباين الأضرار التي تحدثها الآفات الزراعية مابين (١٠%-٦٠%) تبعاً لنوع المحصول والمتغيرات البيئية الموسمية ونوع الآفة التي تصيبهُ. وقد تم اللجوء إلى إستخدام المبيدات الكيميائية كثيراً في العراق لحماية الإنتاج الزراعي. إلا انه لوحظ في الآونة الأخيرة أن خدمات وقاية المزروعات قد أصبحت ضعيفة في السنوات الأخيرة من حيث تقلص أعداد الموظفين المختصين، مما يؤدي إلى تأخر عملية إجراء المكافحة في الوقت المناسب قبل أن تكون الآفات قد تمكنت من الإنتاج الزراعي.

٤- ألمكننة الزراعية:-

تؤدي ألمكننة الزراعية دور بالغ الأهمية في الإنتاج الزراعي بشكل عام. وتتزايد أهميتها في إنتاج الحبوب نظراً للطلب المتزايد على المواد الغذائية. وتتصف المكننة الزراعية في العراق بظاهرة التنوع من حيث المنشأ وهذا يزيد من أعباء التدريب والصيانة وصعوبة الحصول على قطع الغيار.

وجدير بالذكر أن الدولة في عقد السبعينيات والثمانينيات ركزت على البحوث الزراعية التي تمولها سواء البحوث الأكاديمية على مستوى الجامعات أو من خلال مركز إباء للبحوث الزراعية. وقد أعطت هذه المراكز نتائج ممتازة في مجال إنتقاء البذور ذات الغلة العالية وتحسن الممارسات الزراعية.

المبحث الثالث:- طبيعة ومؤشرات القطاع الزراعـــي

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي لوفرة الموارد الطبيعية (الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي غير الصالحة للزراعة التي يمكن استصلاحها)، والمياه

اللازمة للزراعة، والظروف المناخية الملائمة لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية، فضلا عن إمكانية هذا القطاع من استيعاب العديد من القوى العاملة وتحقيق الاستقرار في الريف العراقي وتقليل الضغط على المدن جراء هجرة الفلاحين. لذلك فإنّ الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية يتطلب من الدولة إستعمال سياسة زراعية كفوءة قادرة على النهوض بهذا القطاع وتطويره.

ولفهم طبيعة واتجاهات القطاع الزراعي في العراق، فإنّ ذلك يتطلب عرض بعض المؤشرات عن هذا القطاع وبالشكل الآتي:-

أولاً: مساهمة القطاع الزراعي

في الناتج المحلي الإجمالي: لغرض تتبع تطور الناتج الزراعي في العراق ومدى أسهامهُ في الناتج المحلي الإجمالي تمَّ اختيار عينة مكونة من أربع سنوات لأربعة عقود متميزة للاقتصاد العراقي كما ورد في الجدول (١) إذ نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة اكبر من الناتج الزراعي، بسبب ارتفاع أسعار النفط التي تراوحت بين (١٠.٤-١٢.٩) دولار لكل برميل في أثناء النصف الأول من عقد السبعينيات (تقرير اقتصادي عربي موحد، ٢٢٥، ٢٠٠٥).

بينما نلاحظ انخفاض الناتج الزراعي من (٢٢٢٢.٣) مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى (١٨٦٦) مليون دولار عام ١٩٧٨، مما انعكس ذلك على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من (١٣.١٥%) عام ١٩٧٥ إلى (٧.٦٢%) عام ١٩٧٨.

وفي عقد الثمانينيات شهد القطاع الزراعي زيادة في الناتج الزراعي، إذ ارتفعت قيمة الناتج الزراعي من (٦٩٤٧.٥) مليون دولار عام ١٩٨٥ إلى (٩١١٨.٤) مليون دولار عام ١٩٨٨ وانعكس ذلك على زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لترتفع النسبة من (١٤.٤%) عام ١٩٨٥ إلى (١٤.٦%) عام ١٩٨٨. وفي عقد التسعينيات إذ تعرض العراق إلى الحصار الاقتصادي مما أدى إلى منع العراق من تصدير النفط حتى عام ١٩٩٥ حيث وقع العراق على مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) والتي تم بموجبها السماح للعراق بتصدير كميات محدودة من النفط، إذ انعكس هذا الإجراء إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي من (٦٢.٥٠٢) مليون دولار عام ١٩٨٨ إلى (٧٣٠٦.١) مليون دولار عام ١٩٩٨، وقد ترتب على ذلك انخفاض في الناتج الزراعي مقارنة بالعقود السابقة بسبب قلة الإنفاق على القطاع الزراعي ولاسيما ما يتعلق بتزويد المزارعين بالبذور المحسنة والأسمدة الكيميائية وألمكائن الزراعية الحديثة، حيث كانت الدولة تتولى دعم المزارعين بمستلزمات الإنتاج الزراعية.

أما زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت (٤٦%) عام ١٩٩٥ فان ذلك يعزى إلى انخفاض إيرادات النفط وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، مما انعكس ذلك في زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٩٥-١٩٩٨) حوالي (٣٥.٦%).

أما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق فقد ازداد الناتج الزراعي إلى (٣٣٨٠.٦) مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى (٩٢٧٤.١) مليون دولار عام ٢٠٠٧، وبلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (٧.٥%) عام ٢٠٠٧ وخلاصة القول أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لازالت ضعيفة حيث تراوحت هذه النسبة بين (٨.٦%-١٤.٩%) خلال فترة الدراسة باستثناء عقد التسعينيات.

جدول (١)
الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاع الزراعي للفترة (١٩٧٥-٢٠٠٧) /القيمة: مليون دولار

البيان السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج الزراعي بالأسعار الجارية	الأهمية النسبية (%)	البيان السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج الزراعي بالأسعار الجارية	الأهمية النسبية (%)
١٩٧٥	١٦٨٩٠.٦	٢٢٢٢.٣	١٣.١٥	١٩٩٥	٢٧٢٩.٠	١٢٥٥٠٧	٤٦.٠
١٩٧٦	١٧٧٣٢.٨	٢٢١٦.٦	١٢.٩	١٩٩٦	٢٩٠١.٧	١١٢١.٩	٣٨.٦
١٩٧٧	٢٠٤٦٠.٩	٢٥١٣.٦	١٢.٢	١٩٩٧	٣٤٦١.٤	١٢٨٨.٤	٣٧.٢
١٩٧٨	٢٤٤٦٦.٣	١٨٦٦	٧.٦٢	١٩٩٨	٧٣٠٦.١	١٥٢٠.٢	٢٠.٨
١٩٨٥	٤٨٢٨٥.٦	٦٩٤٧.٥	١٤.٤	٢٠٠٥	٣٢١١٦	٣٣٨٦.٦	٩.٥
١٩٨٦	٤٧١٣٠.٩	٦٩٠٥.٧	١٤.٧	٢٠٠٦	٥١٦٢٠	٥٧٣٥.٥	٩
١٩٨٧	٥٦٦٠٩.٨	٨١٠٢.٢	١٤.٣	٢٠٠٧	٦٩٥٥٦	٩٢٧٤٠١	٧٠٥
١٩٨٨	٦٢٥٠٢.٤	٩١١٥.٤	١٤.٦				

المصدر:
١. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٨).
٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، النشرة الاقتصادية للبنك المركزي، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٦).
٣. صندوق النقد العربي، الدول العربية: مؤشرات اقتصادية، للسنوات (١٩٧٦-١٩٨٦)، العدد (٥)، ص٢، ١٩٨٨..

ثانيا:- تطور الإنتاج الزراعي:-

يلاحظ من الجدول (٢) زيادة الكميات المنتجة من الحبوب من (١٦٤٤.٨٨) ألف طن لمتوسط المدة (١٩٧٣-١٩٧٥%) إلى (٣٧٣٤) ألف طن عام ٢٠٠٧ وبنسبة زيادة مقدارها (١٢٧%)، ويشكل القمح الجزء الأكبر من إنتاج الحبوب، إذ بلغت نسبته (٦٣.٦%) لمتوسط المدة (١٩٧٣-١٩٧٥%) وحوالي (٥٨.٩%) عام ٢٠٠٧. ويحتل الشعير المرتبة الثانية من حيث الإنتاج، إذ ازدادت الكميات المنتجة من (٤٧٧.٢٠) ألف طن لمتوسط المدة (١٩٧٣-١٩٧٥) إلى (٧٤٨) ألف طن عام ٢٠٠٧، وكذلك تطور إنتاج الرز والذرة من (٩٥.١٦)، (١٩.٠٧) ألف طن لمتوسط الفترة (١٩٧٣-١٩٧٥) إلى (٣٦٣)، (٣٩٩) ألف طن لعام ٢٠٠٧ على التوالي. وجدير بالذكر أن قطاع الحبوب ولاسيما القمح والشعير يتميز بالتقلبات المستمرة باعتبار أن جزء كبير منه يعتمد على الزراعة ألديمية (ألنجفي ودلالي، ١٩٠، ٢٠٠١). أما مجموعة الخضر والفواكه فقد تميزت هي الأخرى بزيادة الكميات المنتجة، إذ ازدادت الكميات المنتجة من الخضر والفاكهة من (١٥٧٦.٤٣)، (٥٥٨) ألف طن لمتوسط الفترة (١٩٧٣-١٩٧٥) إلى (٣٩٣٨)، (٨٩٧) ألف طن لعام ٢٠٠٧ على التوالي، وقد كان للسياسة الزراعية التي اتخذتها الدولة منذ منتصف عقد الثمانينيات بشان تحرير الأسعار الزراعية دورا كبيرا في زيادة الكميات المنتجة، إذ تحررت أسعارها من قيود الأسعار المعطاة أو المحددة مسبقا، واقتربت من نظام أسعار السوق مما حفز المنتجين على

زيادة الإنتاج والتوسع في زراعة المحاصيل الخضرية والفواكه (ألنجفي ودلالي، ١٩٢،٢٠٠١). أما مايتعلق باللحوم فقد انخفضت الكميات المنتجة إلى (١١٤.٤٣) ألف طن عام ٢٠٠٧ مقارنة بمتوسط المدة (١٩٨٠-١٩٨٢) والتي بلغت (٢٢٠.٣٢) ألف طن. وكذلك شهد إنتاج السكر تراجعاً كبيراً في المدة المدروسة وبشكل كبير جدا، إذ انخفض الإنتاج من (١٨.٦٦) ألف طن كمتوسط للمدة (١٩٧٣-١٩٧٥) إلى (١.٨٤) ألف طن عام ٢٠٠٦، وربما أن الزراعة العراقية لا تتسم بميزة نسبية في إنتاج هذه المحاصيل مقارنة بمحاصيل في أثناء المدة. أما إنتاج بقية المنتجات الزراعية والحيوانية فقد اتسمت هي الأخرى بالتقلبات خلال المدة المدروسة.

جدول (٢)

تطور الإنتاج النباتي الحيواني للسنوات ١٩٧٣ / ٢٠٠٧ الإنتاج: ألف طن

السنوات/نوع المنتج	متوسط الفترة ١٩٧٥/١٩٧٣	متوسط الفترة ١٩٨٢/١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٩٦	٢٠٠٦	٢٠٠٧
جملة الحبوب	١٦٤٤.٨٨	١٩٩١.٠٠	٢٣٨٠	٢٢٤٧.٦	٣٧٨٥.٠٠	٣٧٣٤
القمح	١٠٤٧.١٠	٩٤٧.٧	٩٠٨	٨٩٤.١٩	٢٠٨٦.٠٠	٢٢٠٣
ذرة شامية	١٩.٠٧	٤٢.٤	٢٥٤	٢٧٥.٩٤	٣٩٩.٠٠	٣٨٤
الأرز	٩٥.١٦	١٦٥.٣	٢٣٠	٢٣٨.٩٩	٣٦٣.٠٠	٣٩٣
الشعير	٤٧٧.٢٠	٨٣٦.٣	٩٨٢	٨٣٢.٤٥	٩١٩.٠٠	٧٤٨
البطاطس	٢٦.١٩	٩٨.٠	٤١٧	٥٨٦.٠٠	٧٩٤.٠٠	٥٩٨
جملة ألبقوليات	٣٦.٩٩	٣٧.١	٤٢	٥١.٠٠	٥١.٠٠	٤٨
جملة الخضر	١٥٧٦.٤٣	٢١١٠.٥	٣٦٢١	٣٩٧٨	٤٣٧٣.٠٠	٣٩٣٨
جملة الفاكهة	٥٥٨.٠٠	١١٥٢.٣٣	٢٣٩٣	٢٢١٨	٢٢١١.٠٠	٨٩٧
السكر (مكرر)	١٨.٦٦	٣١.٠	٢.٠٠	١.٢٩	١.٨٤	---
جملة اللحوم	٢٠٦	٢٢٠.٣٢	٧٩	٧٣.٥٢	١١٤.٤٣	١١٤
لحوم حمراء	٩٨.٠٠	١٠٩.٣٢	٤٢.٠	٣٥.٢٥	٥٤.٤٣	٥٤
لحوم بيضاء	١٠٨	١١١.٠٠	٣٧	٣٨.٠٠	٦٠.٠٠	٦٠
الأسماك	٦.٤	١.٧٠	٣٣	٣٥.٠٠	٣٧.٠٠	٤١
البيض	٤٥.٣	٤٧.٢	٢١	٢٠.٩٥	٥١.٧٠	٤٦
اللبن السائل	٢٩٥	٣١٩.٦	٣٦٧	٤٩٩.٠٠	٣٠٨.٩	٢٦٢
ألتمور	٣٨٥.٣٣	٤٤٧.٠	---	---	---	---

المصادر:-

١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلدات ٢٦،٢٤،٢١،١٩،١٧،٤ للسنوات ٢٠٠٦،٢٠٠٤،٢٠٠١،١٩٩٩،١٩٩٧،١٩٨٤ على التوالي.

ثالثا:- التجارة الخارجية
للسلـــع الزراعية:-

تميزت فترة السبعينيات بالزيادة في إجمالي الصادرات، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من (٨٢٩٧) مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ١١٠٦٤ مليون دولار عام ١٩٧٨، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة صادرات النفط والتي بلغت نسبتها إلى إجمالي الصادرات (٩٠%) وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط وخاصة بعد عام ١٩٧٣ (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٥،١٩٩٤).
وفي مطلع الثمانينيات بدأت قيمة الصادرات بالتراجع إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها والبالغ (٤٥١) مليون دولار عام ١٩٩٥، وبعد توقيع مذكرة التفاهم ضمن برنامج (النفط مقابل الغذاء) بدأت الصادرات تزداد بسبب السماح للعراق بتصدير جزء من النفط إلى السوق الدولية، حيث بلغت صادراته عام ١٩٩٨ حوالي (٢٩٠٣) مليون دولار وفي عام ٢٠٠٧ ازدادت قيمة الصادرات بمقدار (٣٦.٤٠٠) مليون دولار وذلك نتيجة لرفع الحظر عن الصادرات العراقية وارتفاع أسعار النفط.
أما ما يتعلق بقيمة ألإستيرادات فقد ارتفعت من (٤٨٣٢) مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى (٧٦١٥) مليون دولار عام ١٩٨٥، وتراجعت ألإستيرادات في عقد التسعينيات بشكل كبير جدا إلى أن وصلت (٦١٢) مليون دولار، وذلك بسبب عدم توفر السيولة من العملات الأجنبية. وبعد مدة الاحتلال ازدادت قيمة ألإستيرادات من (٢٢٠٠٢) مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى (٢٩٠٢٠) مليون دولار عام ٢٠٠٧.
ويلاحظ من الجدول (٣) أن الميزان التجاري شهد فائضا خلال فترة الدراسة باستثناء سنتي ١٩٩٥،١٩٩٦ والذي شهد عجزا قدره (١٦١)، (١٨٢) مليون دولار على التوالي.
وتشكل الصادرات من السلع الزراعية جزاء متواضعا من إجمالي الصادرات، إذ بلغت الصادرات الزراعية أقصاها (٧٧.٨) مليون دولار عام ١٩٨٨ وتشكل حوالي (٠.٨%) من إجمالي الصادرات.
وتراوحت نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات بين (٠.٥%-٠.٦%) خلال عقد السبعينيات، وهي نسب متواضعة جدا.
ونظرا لضعف الإنتاج الزراعي (الحيواني والنباتي) فقد اضطرت الحكومة العراقية إلى الاعتماد على ألإستيرادات الغذائية من الخارج واعتماداً على الموارد المالية المتاحة وشكلت ألإستيرادات الزراعية نسبة كبيرة من إجمالي ألإستيرادات والتي تراوحت بين أدنى مستوى لها والبالغة (٥.٧%) عام ٢٠٠٧ وأعلى مستوى لها عام ١٩٩٧ والبالغة (١٥٥.٧%).
وجدير بالذكر أن فرض الحصار الاقتصادي على العراق وخاصة في النصف الأول من عقد التسعينيات أدى إلى نقص حاد في العملات الأجنبية، مما أدى إلى ضعف القدرة على استيراد المواد الغذائية وقطع الغيار والآلات الزراعية والأسمدة وانعكس ذلك على كميات الغذاء المتاحة للفرد العراقي كماً ونوعاً.
حيث عانى الكثير من سوء التغذية، وازدادت الوفيات من الأطفال في سن الخامسة. (ألأسكوا،٢٥،١٩٩٥) ويلاحظ من الجدول (٣) أن الميزان السلعي الزراعي يعاني من عجز مزمن خلال مدة الدراسة، مما يعني أن العراق بلد مستورد صافي للمواد الغذائية وما يشكله ذلك من خطر على الأمن الغذائي للقطر، مما يتطلب تدخل الحكومة للنهوض بالقطاع الزراعي ووضع سياسة زراعية قادرة على تنمية هذا القطاع.

جدول (٣)
إجمالي التجارة الخارجية وتجارة المنتجات الزراعية للفترة (١٩٧٥-٢٠٠٥)

القيمة: مليون دولار

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي ألإستيرادات	الميزان التجاري	الصادات الزراعية	ألإستيرادات الزراعية	نسبة الصادات الزراعية إلى إجمالي الصادرات	نسبة ألإستيرادات الزراعية إلى إجمالي ألإستيرادات
١٩٧٥	٨٢٩٧	٤٨٣٢	٣٤٦٥	٥٣	١٧٥١	٠.٦	٣٦
١٩٧٦	٩٢٧١	٣٨٩٧	٥٣٧٤	٥٥	١٤٩٤	٠.٥	٣٨.٣
١٩٧٧	٩٦٥١	٤٤٨١	٥١٧٠	٥٦	١٤٥٥	٠.٦	٣٢.٥
١٩٧٨	١١٠٦٤	٤٢١٣	٦٨٥١	٦٥	١٢٥٨	٠.٦	٢٩.٨
١٩٨٥	١٠٤٠٩	٧٦١٥	٢٧٩٤	٣٢.٣	١٣٧٦	٠.٣	١٨
١٩٨٦	٧٤٦٥	٦٣٥٨	١١٠٧	٥٠.٢	١٠٠٧.٦	٠.٦	١٥.٨
١٩٨٧	٩٧٠٥	٣٨٥٢	٥٨٥٣	٦٤.٩	١٠٣٠.٢	٠.٦	٢٦.٧
١٩٨٨	٩٦٨٨	٥٩٥٧	٣٧٣١	٧٧.٨	٢٠٨٤.٣	٠.٨	٣٥
١٩٩٥	٤٥١	٦١٢	(١٦١)	٨	٩٢٣	١.٧	١٥٠
١٩٩٦	٥١٨	٧٠٠	(١٨٢)	١٠	٨٨٣	١.٩	١٢٦
١٩٩٧	٢٣٤٧	٩١٦	١٤٣١	١٨	١٤٢٧	٠.٧	١٥٥.٧
١٩٩٨	٢٩٠٣	١٤٣١	١٤٧٢	٢٢	١٤٢٥	٠.٧	٩٩.٥
٢٠٠٥	٢٩٣٤٣	٢٢٠٠٢	٧٣٤١	١٠	١٥٣٠	٠.٠٣	٦.٩
٢٠٠٦	٣٠٥٢٨	٢٦٢٦١	٤٢٦٧	١١.٥	١٦٠٦	٠.٠٣	٦.١١
٢٠٠٧	٣٦٤٠٠	٢٩٠٢٠	٧٣٨٠	٩	١٦٦٥	٠.٠٢	٥.٧

المصدر:-

١. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ٢٠٠٠/٢٠٠٨.
٢. ألأسكوا، نشرة التجارة الخارجية، العدد ١٧، ٢٠٠٨، ص ص ١٥-١٨.
٣. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، المجلدات ١٧،١٩ لعامي ١٩٩٧-١٩٩٩ على التوالي.

5-UNCTAD, Hand book of International trade, 1983, p.

رابعا:- المتاح للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي:-

هذه الفقرة تُعَد مؤشراً جيداً لمدى قدرة الإنتاج المحلي على توفر الحاجات الغذائية الأساسية للمواطنين وتحقيق الاكتفاء الذاتي. إذ يلاحظ من الجدول (٤) ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي لمجوعتي الخضر والفاكهة، واقتربت هذه النسبة من ١٠٠% لمجموعة الفواكه في أثناء المدة المدروسة، أما نسبة الاكتفاء الذاتي لمجموعة الخضر فقد اقتربت من (١٠٠%) خلال عامي ١٩٨١،١٩٩٥ وانخفضت هذه النسبة إلى (٥٤%) عام ٢٠٠٧. وحققت مجموعة الحبوب نسبة زيادة متواضعة خلال المدة المدروسة، إذ ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح والرز من (٣٧.٥٦%)، (٢٣.٥٦%) عام ١٩٨١ إلى (٤٣.٦٨%)، (٤٧.٥٥%) عام ٢٠٠٧ على التوالي.

كما ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي للشعير والذرة إلى (١٠٠%)، وحققت المنتجات الحيوانية (اللحوم والبيض) زيادة مستمرة في نسبة الاكتفاء الذاتي، إذ بلغت هذه النسبة (٩٨.٠١%) لعام ٢٠٠٧ على التوالي مقارنة بعام ١٩٨١ إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي (٤٧.٠٠%)، (٦٠.٨٦%) على التوالي، في حين أن نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر كان منخفضاً جداً إذ تراوح بين (٠.٢٩%-٨.٦٨%) خلال المدة المدروسة، أما نسبة الاكتفاء الذاتي للزيوت فقد كانت هي الأخرى منخفضة

جداً إذ بلغت هذه النسبة (٤.١%) عام ١٩٨١ وانخفضت إلى (٣.٨%) عام ١٩٨٩، إلا أن هذا الانخفاض في نسبة الاكتفاء الذاتي للسكر والزيوت يعزى في جزء كبير منه إلى أن إنتاج المحاصيل الصناعية (الزيتية والسكرية) لم تتسع زراعتها بصورة تتناسب والطلب على منتجاتها، وفي عقد التسعينيات حصلت زيادة متواضعة في نسبة الاكتفاء الذاتي للزيوت، وبلغت حوالي ١٢.٤%، (٢٣.١%) لعام ١٩٩٠،١٩٩٥ على التوالي (ألنجفي ودلالي، ١٩٣،٢٠٠١).

جدول (٤)

المتاح للاستهلاك والاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الغذائية للفترة (١٩٨١-٢٠٠٧

الكمية: ألف طن

السنوات / نوع المحصول	١٩٨١		١٩٩٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧	
	الاحتياجات	الاكتفاء الذاتي	الاحتياجات	الاكتفاء الذاتي	الاحتياجات	الاكتفاء الذاتي	الاحتياجات	الاكتفاء الذاتي
جملة الحبوب	٤٣٠٤.٢٠	٤٧	٥٣٥٣.٦٠	٤٤.٤٧	٧٠٥٨.٩٢	٥٣.٦٢	٧٠٠٧.٩	٥٣.٢٨
القمح	٢٤٠١.٠٠	٣٧.٥٦	٢٧٤٢.٦	٣٣.١١	٤٩٢٦.٤٢	٤٢.٣٤	٥٠٤٣.٤	٤٣.٦٨
ذرة شامية	٢٣٩.٠٠	١٦	٦١١.٠٨	٤١.٥٧	٣٩٩.٠٠	١٠٠.٠٠	٣٨٤.٠٠	١٠٠.٠٠
الأرز	٤٥٧.٩٠	٢٣.٥٦	٦٢٨.٢٥	٣٦.٦٥	٧٩٦.٥٠	٤٥.٥٧	٨٢٦.٥٠	٤٧.٥٥
الشعير	١٠٣٥.٠٠	٨٩	١١٠٩.٣	٨٨.٥٥	٩١٩.٠٠	١٠٠.٠٠	٧٤٨.٠٠	١٠٠.٠٠
البطاطس	١٢٢.١٠	٨٥.٢٦	٤٩٠.٥١	٨٥.٠١	٨١٣.٤٠	٩٧.٦١	٦١٧.٤٠	٩٦.٨٦
جملة ألبقوليات	٨٤.٢٠	٤٥.٣٧	٩٦.١٨	٤٣.٧٧	٧٨.٩١	٦٤.٦٣	٧٥.٩	٦٣.٢٣
جملة الخضر	٢٠٧٠.٠٠	٩٩.٣٧	٣٧٣٠.٥٠	٩٧.٠٦	٧٦٤٦.٩	٥٧.١٩	٧٢١١.٩	٥٤.٦٠
جملة الفواكه	١١٢٤.٠٠	١٠٤	٢٣٦١.٥٧	١٠١.٣٣	٢٢٣٣.٠٩	٩٩.٠١	٩١٩.٠٩	٩٧.٦٠
سكر مكرر	٥٠١.٠٠	٤.٩٩	٢٦.٥١	٨.٦٨	٦٤٤.٩٧	٠.٢٩	٦٤٤.٩٧	٠.٢٩
جملة لحوم	٤٣٤.٢٤	٤٧.٠٠	١٢٣.١٦	٦٤.٩٣	١١٦.٧٥	٩٨.٠١	١١٦.٧٥	٩٨.٠١
لحوم حمراء	١٥٦.٧٤	٦٤.١٨	٨٤.١٥	٥١.٠٦	٥٤.٦٥	٩٩.٦٠	٥٤.٦٥	٩٩.٦٠
لحوم بيضاء	٢٧٧.٩٠	٣٧.٦٦	٣٩.٠١	٩٤.٨٥	٦٢.١٠	٩٦.٦٢	٦٢.١٠	٩٦.٦٢
اسماك	٤١.٣٨	٩٨.٧٦	٣٣.٠٠	١٠٠.٠٠	٣٧.٠٠	١٠٠.٠٠	٤١.٠٠	١٠٠.٠٠
بيض	٧٦.٦٥	٦٠.٨٦	٢٥.٤٧	٨٥.٧٩	٥١.٧٠	١٠٠.٠٠	٤٦.٦٠	١٠٠.٠٠
اللبن	١٠٨٥.٢٠	٢٩.٧٠	٦٩٧.١٤	٥٢.٦١	٤٩٦.٨٧	٦٢.١٧	٤٥٠.٠٨	٥٨.٢٤

المصدر:- الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على
المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلدات مختلفة لعدة سنوات.

المبحث الرابع:- أثر اتفاقية السلــع الزراعيــة في القطاع الزراعي في العراق:-

في حالة انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وما يترتب على ذلك من الالتزام بمبادئ وأحكام اتفاقية السلع الزراعية التي تتضمن إلغاء الدعم للمنتجين الزراعيين والمصدرين فضلا عن تحويل جميع القيود وغير الكمية إلى قيود كمية، ومن ثم الإلغاء التدريجي للرسوم الكمركية. كل ذلك سيترك آثارا ايجابية وسلبية في الاقتصاد على مدى قدرة الحكومة العراقية في تأهيل وتطوير هذا القطاع، وزيادة القدرة التنافسية في السوق الدولية. ويمكن حصر انعكاسات اتفاقية الزراعة على القطاع الزراعي العراقي في النقاط الآتية:-

أولا:- التأثير في ألإستيرادات وأسعار السلع الزراعيــة:-

تشير معظم الدراسات إلى الإرتفاع في الأسعار العالمية للسلع الزراعية نتيجة لتخفيض الدعم الذي كانت تقدمه الدول المتقدمة للإنتاج الزراعي والصادرات، الذي بلغت قيمته (٣٠٠) مليار دولار في منظمة التعاون الاقتصادي والتمنية. وفي الولايات المتحدة بلغ متوسط قيمة الدعم الداخلي في مدة الأساس (١٩٨٦-١٩٨٨) والتي اتخذت أساساً لتخفيض الدعم المحلي للإنتاج الزراعي خلال مدة التنفيذ (١٩٩٥-٢٠٠٠) مبلغا قدره (٣٨٧٩.١) مليون دولار، أما قيمة الدعم المخصص لصادرات المواد الغذائية فقد قدرت قيمته (٩٢٨) مليون دولار كمتوسط للمدة (١٩٨٦-١٩٩٠) كان يتم توجيه الجزء الأكبر لمجموعة السلع الغذائية الأساسية وهي القمح ودقيق القمح (١٦.٢%)، اللبن البودرة (١٣.٨%)، الحبوب الغذائية الأخرى (٧.٧%). (الصعيدي، ١٩٩٧،٥٣). كما وتشير الدراسة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي انه من المتوقع أن ترتفع أسعار جميع المنتجات الزراعية باستثناء القليل منها التي من الممكن أن تشهد انخفاضاً في أسعارها كالأرز واللبن والكاكاو، وتتراوح زيادات الأسعار بين (٣%- ٨%) بعد عشرة سنوات من تحرير التجارة وهذا الارتفاع في الأسعار يعزى إلى انخفاض الدعم الزراعي ومن ثم حصول المزارعين على أسعار اقل مما يؤدي إلى انخفاض المعروض من المنتجات الزراعية وارتفاع أسعارها. (العيسوي، ٢٠٠١،١٢٧) وتؤكد دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية إن التخلص من إجراءات الحماية للقطاع الزراعي في الدول المتقدمة سوف يؤدي إلى انخفاض المعروض من السلع الزراعية ومنها الحبوب، السكر، الألبان، اللحوم يتوقع أن يرتفع، أما بالنسبة لسعر الرز فانه يتوقع أن يرتفع بدرجة اقل من باقي أسعار الحبوب، وتعكس هذه النتيجة الأهمية المحدودة للدول المتقدمة في سوق الرز العالمي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٤،٢٤١).

ويلاحظ من المبحث الثالث أن العراق يعد من الدول المستوردة الصافية لمعظم السلع الزراعية خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت نسبته ألإستيرادات للسلع الزراعية إلى إجمالي ألإستيرادات بين (٥%-١٥٥.٧%) في أثناء المدة المدروسة لاحظ الجدول (٣) حيث أن الميزان التجاري يعاني من عجز مزمن، كما أن نسبة الاكتفاء الذاتي كمتوسط للمدة (١٩٨١-٢٠٠٧) بلغت حوالي (٤٩.٢٥%) لمجموعة الحبوب، (٣.٢٥%) للسكر، (٧٦.٧٥) للحوم الحمراء، (٧٦.٧٥) للخضراوات، (١٠٠%) للفاكهة، (٤.١%) للزيوت النباتية. ويبدو من الأرقام الواردة أعلاه أن العراق غير قادر على تلبية الاحتياجات المحلية و تحقيق الاكتفاء الذاتي على الأقل في الأمد القصير بسبب تدهور القطاع الزراعي، وبذلك نتوقع أن تستمر ألإستيرادات من السلع الزراعية. ونتيجة

لتخفيض الدعم المحلي للمنتجين الزراعيين والصادرات في الدول المتقدمة بالإضافة إلى الانخفاض المتوقع في إنتاج السلع الرئيسية في الدول الصناعية المتقدمة بسبب انخفاض في معدلات الحماية، فمن المتوقع أن ترتفع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية مما يلحق أضراراً كبيرة بالمستهلك المحلي في العراق لا سيما في حالة إلغاء البطاقة التموينية المعمول بها حاليا والتي تطالب المؤسسات الدولية بإلغائها ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، علماً أن المبالغ المخصصة لدعم البطاقة التموينية بلغت حوالي (٣٩٢٨) مليار دولار عام ٢٠٠٧، وتشكل ١٤% من النفقات التشغيلية، وتتضمن البطاقة التموينية العديد من السلع التي يتوقع ارتفاع أسعارها كالقمح والسكر والزيوت وألبقوليات (وزارة المالية، ٢، ٢٠٠٨). إن إلغاء الدعم الزراعي في الدول المتقدمة وما يترتب على ذلك من ارتفاع في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية يؤدي بالنتيجة إلى زيادة في النفقات على إستيرادات السلع الزراعية مما يحمل الميزانية عبئاً إضافياً، خاصة وان الطلب على هذه السلع غير مرن في ظل محدودية الإنتاج المحلي من السلع الزراعية، وينعكس هذا الوضع بالدرجة الأساس على القدرة الشرائية لمحدودي الدخل، حيث ينفق الجزء الأكبر من الدخل على المواد الغذائية، ويشكل حوالي (٤٠%) من الإنفاق الكلي لعام ٢٠٠٥ (وزارة التخطيط، ٢٣،٢٠٠٥).

ثانيا:- التأثير على الصادرات والنفاذ إلى الأســـواق:-

يؤدي إلغاء القيود الكمركية على المنتجات الزراعية وتحويلها إلى تعريفات مكافئة إلى فتح الأسواق العالمية أمام الصادرات العراقية من المنتجات الزراعية وخاصة الفواكه والخضراوات وألتمور والتي يتمتع العراق بميزة نسبية في إنتاجها، وذلك نظراً لان عملية ألتعرفة تستهدف ضمان حد أدنى للنفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات من المنتجات الزراعية التي كانت تخضع لقيود غير تعريفية شديدة قد تصل إلى حد خطر الاستيراد (السن، ٢٠٠٨،٢٠٨). وبموجب اتفاقية التجارة في السلع الزراعية سوف تنخفض بنسبة (٣٦%) على الفواكه والخضراوات، (٣٩%) على الحبوب، (٢٦%) على الألبان، (٤٠%) على الحبوب الزيتية والدهون والزيوت، ويتوقف اثر هذه التخفيضات على الصادات العراقية من السلع الزراعية على مدى تطور الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية، وكذلك على مدى الإصلاحات في مجال السياسة الزراعية وتنمية الصادرات (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٥٦،١٩٩٥)، مع ملاحظة انه بفرض تخفيض القيود أمام الصادرات الزراعية العراقية، فان هذا التخفيض سوف يؤدي في الوقت ذاته إلى زيادة مصادر المنافسة بإزالة نفس القيود أمام الواردات الزراعية المشابهة من دول أخرى قد تكون أكثر تنافسية في مجال هذه الصادرات من العراق، وعلى هذا الأساس فان زيادة نفاذ الصادرات الزراعية للخارج وقدرتها على المنافسة يرتبط بمدى جودة ومواصفات هذه الصادرات والجهود التسويقية وبتوافر المنتج في الأوقات المطلوبة وبالكميات والأسعار المنافسة (السيد، ١٧،١٩٩٦). ولكن المشكلة التي تواجه الصادرات العراقية من السلع الزراعية أن معظم المنتجات الزراعية المنتجة لاتسد الاحتياجات المحلية، حيث انه يعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري الزراعي كما لاحظنا من الجدول (٣) ولا يوجد لديه فائض يمكن تصديره إلى الخارج إلا بكميات متواضعة جدا من الفواكه والخضراوات وكميات محدودة جدا من البطاطس والأسماك والتي تميزت بعدم الاستقرار خلال مدة الدراسة، واقتصرت الصادرات العراقية على الفواكه، حيث بلغت كميتها (١٥٥.٠٠) ألف طن عام ١٩٨٤ ثم انخفضت إلى (٤١.٩١) ألف طن عام ١٩٩٥ واستمرت بالانخفاض حتى وصلت إلى (٢٢.٩٣) ألف طن عام ٢٠٠٧ أما الصادرات من الخضر فقد كانت هي الأخرى متواضعة حيث بلغت كميتها (٦.٠٠) ألف طن عام ١٩٨٤،

وارتفعت إلى (٦.٤٥) ألف طن عام ١٩٩٥، ولايوجد أرقام عن كمية الصادرات من الخضراوات في السنوات اللاحقة مما يدل على أنها كانت ضئيلة ومتواضعة جداً، كما تم تصدير بعض المنتجات الزراعية لبعض السنوات وبكميات محدودة جدا كالأسماك وألبقوليات والبطاطس (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، لعدة سنوات).

ثالثا:- التأثير على الإنتاج الزراعـــي المحلـــي:-

حاولت الحكومة العراقية قبل الاحتلال النهوض بالقطاع الزراعي بالرغم من الظروف الاستثنائية التي مرت بالعراق (الحروب والحصار)، وقدمت العديد من التسهيلات والدعم لهذا القطاع وخاصة في المدة (١٩٧٠-١٩٩٠)، حيث كانت تتولى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي الرئيسة المتمثلة بالبذور والأسمدة والمبيدات والمعدات الزراعية وتوزيعها على المنتجين وبأسعار محددة مركزيا وتكون في معظم الأحيان اقل من كلفة استيرادها وذلك من خلال اعتماد سعر الصرف الرسمي أساسا في تحديد السعر وتحميله بعض المصاريف الإدارية، أما بالنسبة للتجهيزات المنتجة محليا فإنها تباع بأقل من سعر تكلفة الإنتاج (حمادي، ١٩٩،٢٠٠١).

إن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية يعني التزام العراق بتحرير التجارة وما يترتب على ذلك من تدفق المنتجات الزراعية إلى السوق العراقية والتنافس مع المنتج المحلي. والسؤال الذي يطرح نفسه هل يستطيع المنتج الزراعي المحلي منافسة السلع الزراعية الأجنبية؟ إن القطاع الزراعي بوضعه الحالي والذي يعاني من انخفاض في الإنتاجية وعدم استخدام التكنولوجية الحديثة وضعف الإدارة ألمزرعية، فضلا عن المعوقات الطبيعية مثل مشكلة الملوحة وانجراف التربة والاعتماد على الزراعية غير المضمونة (الزراعة ألديمية)، وندرة الموارد المائية. كل هذه المعوقات تشير إلى عدم قدرة المنتج المحلي الزراعي من منافسة المنتجات الزراعية الأجنبية على الأقل في الأمد القصير (الورد، ١٤٤-١٤٦، ٢٠٠٥). إن تجربة اقتصاد السوق الحر جعلت من العراق دولة قائمة على الاستيراد بشكل لم يسبق له مثيل، بحيث شهد أعلى نسبة من البطالة والتضخم النقدي والفساد المالي والإداري وتدهور الطاقة الإنتاجية للقطاع الزراعي والصناعي، مما عمق من ظاهرة التخلف وإغراق السوق العراقية بالمنتجات الأجنبية. (د. عبد الرزاق، ٨٤، ٢٠٠٨). لقد كان لسياسة الانفتاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ أثراً سيئاً على الاقتصاد العراقي، ولم يخضع الاستيراد لأي قيود سوى ضريبة (٥%) قبل أن يصبح (١٠%) في موازنة ٢٠٠٦ فترتب على ذلك إغراق السوق العراقية بالمنتجات الزراعية الأجنبية وبأسعار تنافسية تجاه المنتج الزراعي المحلي، مما ترك آثاراً سلبية على القطاع الزراعي (عبد الرزاق، ٧٧،٢٠٠٨). إن الرأي القائل بتحسن الإنتاجية وتطور الإنتاج الزراعي في حالة الارتفاع المحتمل في أسعار السلع الزراعية المستوردة والتقلص المحتمل في المعونات الغذائية يشوبه كثيرا من الشك، لأنه هذا الأمر الايجابي لا يتوقف على تحرير التجارة وحدها بل يتطلب توافر عوامل أخرى متعددة ومنها القيام بالاستثمارات الضرورية لتحسين الإنتاجية وخصوصا الاستثمارات في البنية الأساسية للزراعة والتعليم والبحوث الزراعية وتطوير التقنية الزراعية وطرق التوزيع والتخزين (العيسوي، ١٣٢،٢٠٠١). إذن إلغاء القيود غير الكمركية وتحويلها إلى قيود كمركية وزيادة وتيرة الانفتاح الاقتصادي يعني هذا تزايد تدفق الواردات السلعية الزراعية المتنوعة في ظل أوضاع اقتصادية داخلية لا تشجع على تطور القطاع الزراعي، الأمر الذي يؤدي إلى قيام منافسة غير متوازنة ينتج عنها آثار سلبية على الاقتصاد العراق برمته، الأمر الذي يتطلب وضع سياسة زراعية فعالة قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

الاستنتاجات:-

بعد دراسة وتحليل اتفاقية السلع الزراعية واستعراض واقع ومؤشرات القطاع الزراعي والمعوقات التي تواجه هذا القطاع، ومن ثم تحديد الآثار المتوقعة في انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، توصل الباحثان إلى بعض الاستنتاجات منها:-

١. إن القطاع الزراعي في العراق يواجه معوقات طبيعية وتكنولوجية ومن الصعوبة بمكان تأهيل هذا القطاع في الأمد القصير إلا في ظل استثمارات مالية ضخمة تخصص لمعالجة العديد من المشاكل المعقدة التي تتعلق بمعالجة مشكلة الملوحة وتوفير منظومة الري الحديثة وتوفير مستلزمات الإنتاج وإعداد كوادر فنية كفوءة في مجال الإنتاج الزراعي قادرة على زيادة الإنتاجية في هذا القطاع وخلق فائض من الإنتاج الزراعي يمكن تصديره إلى الأسواق الخارجية.
٢. ضعف كفاءة أداء القطاع الزراعي وعدم قدرته على تلبية الاحتياجات المحلية، إذ أن نسبة إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز (١٧%) كمتوسط لمدة الدراسة، كما أن الميزان التجاري الزراعي شهد عجزا مزمنا، وقد انعكس ذلك على نسبة الاكتفاء الذاتي للعديد من المنتجات الزراعية ولاسيما السكر والزيوت والقمح واللحوم.
٣. إن إلغاء الدعم الحكومي المقدم للمنتجين الزراعيين والصادرات الزراعية في الدول المتقدمة، وبخاصة المنتجات الزراعية الرئيسة كالحبوب والسكر واللحوم والزيوت تؤدي حتماً إلى ارتفاع الأسعار لتلك المنتجات (طبقا للنظرية الاقتصادية ودراسات العديد من الاقتصاديين والمنظمات الدولية). ويكون تأثير هذه الزيادة كبيرة في العراق لكونه يعتمد على الاستيراد الصافي لمعظم المنتجات الزراعية، وينعكس ذلك على الرفاهية الاقتصادية للمستهلك.
٤. إن إلغاء الدعم الذي تقدمه الحكومة العراقية للمنتجين الزراعيين بالدرجة الأساس (الدعم المتعلق بمستلزمات الإنتاج كالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية...) يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المحلية، مما يشكل عبئا إضافيا على المستهلك العراقي وتراجع في الإنتاج الزراعي نتيجة لعدم قدرة المنتجين على توفير مستلزمات الإنتاج لضعف القدرة المالية لمعظم المنتجين الزراعيين.
٥. يتميز القطاع الزراعي في العراق بعدم الكفاءة وضعف القدرة الإنتاجية، ولا يوجد فائض يذكر باستثناء الفواكه والخضراوات التي يمكن تصديرها للخارج، علما أن الصادرات العراقية من هذه المنتجات الزراعية قد تتعرض إلى منافسة قوية من قبل المنتجين الآخرين الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. بالإضافة إلى ذلك فان تحرير التجارة قد يؤدي إلى تدفق المنتجات الزراعية إلى السوق العراقية، قد تصل إلى حد الإغراق كما هو الحال بعد الانفتاح الاقتصادي عام ٢٠٠٣، مما يؤدي إلى تدهور القطاع الزراعي نتيجة لعدم قدرة المنتجات الزراعية من منافسة المنتجات الأجنبية والتي ما يتعلق بالشروط الصحية والتعبئة والتغليف .....الخ.

التوصيات:-

تعرض موضوع انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية إلى جدل طويل وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ بين الاقتصاديين والمنظمات الحكومية حول جدوى انضمام العراق من عدمهِ إلى منظمة التجارة العالمية. ويعتمد الباحثان استناداً إلى التحليل والاستنتاجات التي توصلا إليها أن العراق مضطر إلى الانضمام إلى هذه المنظمة في ظل النظام التجاري الدولي الجديد الذي يضم أكثر من (١٧٠) دولة بين عضو دائم ومراقب، لأنه في حالة عدم الانضمام يصبح أشبه ما يكون بالدولة المحاصرة. واستناداً إلى ذلك فان الباحثان يوصيان بما يلي:-

١- يجب على الدولة وضع إستراتيجية في المدى المتوسط والطويل لتنمية القطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية للمنتجات الزراعية الرئيسة بالشكل الذي يقلل من الفجوة الغذائية مع إمكانية خلق فائض للتصدير ويمكن أن تشمل هذه الإستراتيجية ما يلي:-

أ- إعادة تنظيم وإدارة القطاع الزراعي بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة واستخدام أحدث الأساليب العلمية في استصلاح الأراضي وترشيد استخدام المياه وإعادة النظر في التركيب المحصولي للقطاع الزراعي على أساس الميزة النسبية.
ب - زيادة رقعة الأراضي الزراعية المخصصة لزراعة الحبوب وخاصة الزراعة المروية والمضمونة، والعمل على زيادة الإنتاجية وخلق فائق يمكن تصديره للخارج في ظل ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب.
جـ- التركيز على إنتاج المنتجات الزراعية التي يتمتع العراق بميزة نسبية في إنتاجها كالفواكه والخضر وألتمور لزيادة القدرة التنافسية في السوق الدولية.

أن قبول العراق عضوا في منظمة التجارة قد يستغرق عدة سنوات، لذلك عليه الاستفادة القصوى من هذه المدة في تنمية القطاع الزراعي بحيث يكون مؤهلا للمنافسة في الأسواق الأجنبية بعد قبوله عضوا دائما في المنظمة.

٢- يجب على العراق أن ينتهز الفرصة للاستفادة من الامتيازات التي تمنحها منظمة التجارة العالمية للدول النامية وخاصة ما يتعلق بالمدة الزمنية، حيث أن المنظمة لا تفرض تحرير التجارة على الدول النامية فوراً وإنما تمنح تلك الدول مدة زمنية أطول من الدول المتقدمة، كما انه لا يسري تخفيض الدعم في حالة الدول النامية إذا كان الغرض من هذا الدعم تشجيع التنمية الزراعية الريفية مثل دعم الاستثمارات المتاح للقطاع الزراعي ككل ودعم ألمدخلات الزراعية التي توفرها الدولة للمزارعين ذوي الدخول المنخفضة كما أن المنظمة أتاحت للدول النامية اتخاذ إجراءات وقائية ضد الإغراق.
٣- يمكن للعراق أن يطالب بتقدم مساعدات غذائية وواردات غذائية بشروط ميسرة، كما يمكنه طلب معونات مالية ومساعدات فنية للتنمية الزراعية من الدول المتقدمة الأعضاء في المنظمة باعتباره دولة نامية وذلك استناداً إلى القرار الوزاري بتعويض الدول النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائية.

قائمة المصادر:-

أولا: المصادر العربية:-

١- د. عادل السن، مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدولة، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات جولة الدوحة، دمشق، ٢٠٠٨.

٢- إبراهيم العيسوي، ألغات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت، ٢٠٠١.

٣- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات، جمهورية العراق، الخرطوم، ١٩٩٤.

٤- إسماعيل عبيد حمادي، التطورات الهيكلية في القطاع الزراعي، دراسات في الاقتصاد العراقي، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، ٢٠٠١.

٥- د. حسن فهمي جمعة، المسالة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي، ١٩٨٥.

٦- صندوق النقد العربي، التقدير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥.

٧- صندوق النقد العربي، التقدير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٥).

٨- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، النشرة الاقتصادية للبنك المركزي، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٦).

٩- صندوق النقد العربي، الدول العربية: مؤشرات اقتصادية للسنوات (١٩٧٦-١٩٨٦)، العدد (٥)، ١٩٨٨.

١٠- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية أعداد مختلفة، سنوات مختلفة.

١١- ألأسكوا، نشرة التجارة الخارجية، العدد (١٧)، ٢٠٠٨.

١٢- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجية المعلومات، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، بغداد، ٢٠٠٨.

١٣- المنظمة العربية للتمنية الزراعية، دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية العربية، الخرطوم، ١٩٩٤.

١٤- وزارة المالية، دائرة المحاسبة، تطور حصيلة الإنفاق والضريبة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، ٢٠٠٨.

١٥- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة أوضاع الزراعة العربية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية المرتقبة في المنظمة العربية، الخرطوم، ١٩٩٥.

١٦- هدى السيد، آثار اتفاقية الجات على التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في مصر، بحث مقدم إلى مؤتمر انعكاسات جولة ألأورغواي على الدول العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٦.

١٧- د. إبراهيم موسى الورد، واقع ومستقبل القطاع الزراعي في العراق، الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، الندوة العلمية التي أقامها مكتب الاستشارات في كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

١٨- د. طيب عثمان عبد الرزاق، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية الإشكاليات والمتطلبات، دراسات بيت الحكمة، العدد (٢٠)، ٢٠٠٨.

١٩- د. باسل كامل دلالي، د. سالم توفيق ألنجفي، الأمن الغذائي العراقي، دراسات في الاقتصاد العراقي، بين الحكمة ٢٠٠١.

ثانيا: المصادر الأجنبية:-

1- Evans , P. and J. Walsh, The EIU [Economist Intelligence Unit], Guide to the new GATT, London, 1994.
2- GATT, The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade negotiations, Geneva, 1994.
3- GATT, GATT Secratariat: Market Acces for good and services, Geneva, 1998.
4- Rosenthal and Duffy, Reforming Global Trade Agriculture, in: Terence P. Stewart: The world Trade Organization, The Multilateral Trade Frame work for the 21 st century and U.S Implementing Legislation, U.S.A, 1995.
5- UNCTAD, Hand book of International Trade 1983.